في ظل اتساع دائرة ألادوات الرقابية والتنفيذية :

البيئة على أعتاب مرحلة جديدة

✳ ..تقف البيئة على أعتاب رحلة جديدة مع الشروع في تحديد رؤية جديدة واتساع دائرة الفعل لحماية البيئة في اليمن وقد أكد فريق استقلالية الهيئات في تقريره المقدم إلى الجلسة النصفية السبت الماضي أن لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيوي وتنشئ هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على المنظومة البيئية وتسن الدولة التشريعات اللازمة لحماية البيئة على أن تتضمن هذه التشريعات بوجه خاص مبدأ مسئولية الملوث والمبدأ الوقائي في مجال حماية البيئة ومبدأ تقييم الأثر البيئي لجميع أوجه النشاط البشري ومبدأ المشاركة في صنع القرارات ذات الأثر البيئي وضمان حق الحصول على العدالة البيئية..

نبيل نعمان

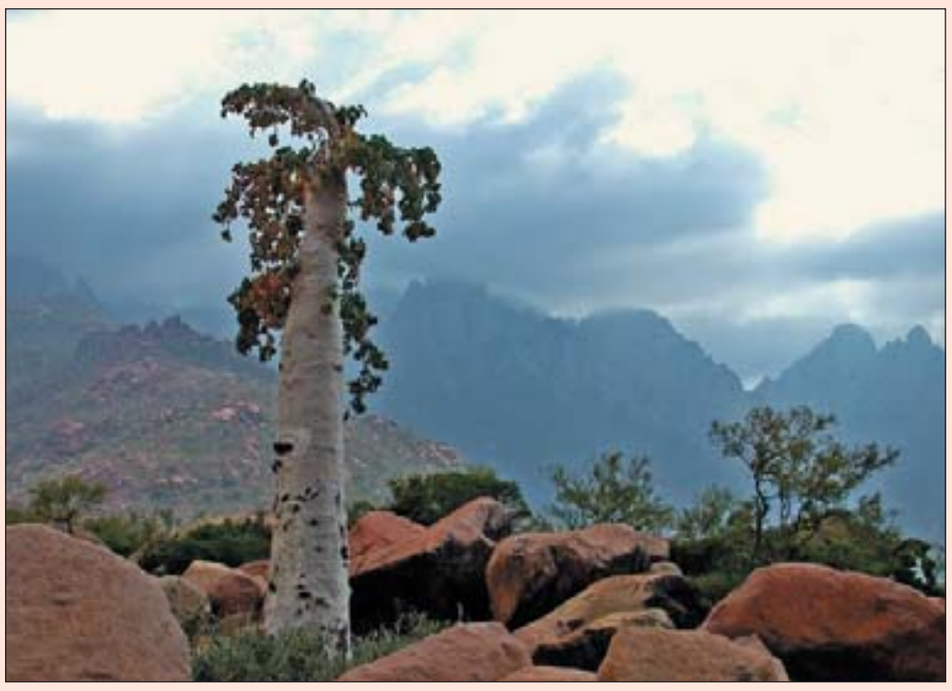

واشار التقرير إلى أن موارد المياه ثروة وطنيه تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وتنميتها وتسن تشريعات لمنع تلويثها وحظر استنزافها كما توحد سلطة المياه في جهة واحدة تكون مسئولة عن مصادر المياه واستخدامها بما في ذلك الري وكذلك وضع استراتيجية وطنية للتخلص التدريجي من مشكلة القات وإصدار قانون لتنفيذ هذه الاستراتيجية ولمعالجة أضراره.

وكانت الهيئة العامة لحماية البيئة دعت في رؤية قدمها الدكتور خالد سعيد الشيباني إلى مؤتمر الحوار إلى إنشاء وزارة مستقلة معنية بالبيئة وحمايتها وتجنب الحاقها بجهات أخرى وإنهاء التضارب في التخصصات والمصالح بين البيئة والجهات الأخرى وإعادة هيكلة مؤسسة البيئة بما يتواكب ومهامها ومسئولياتها الوطنية والتزاماتها الوطنية والاقليمية والدولية وتعزيز مؤسسة البيئة بالموارد المالية الكافية لتنفيذ مهامها وأنشطتها وتعزيز الجهة المسئولة عن البيئة بالضبطية للمخالفات البيئية وتعزيز قدرتها المالية والفنية وتقوية الهياكل القانونية ورعاية وترسيخ المصداقية والشفافية وإشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات البيئية.

كما دعت الرؤية إلى تطبيق اللامركزية وبناء آليات الاتصال والتنسيق بين وزارة البيئة والوزارات المعنية الأخرى والقطاعات ذات الصلة وتطبيق ودمج استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط العمل الوطنية بشكل أكبر في برامج العمل القطاعية وتشجيع إقامة شراكة فعلية بين المعنيين من القطاعين الخاص والعام من أجل الإسهام في صنع القرار أثناء إجراءات التخطيط والتطبيق وتشجيع المشاركة الشعبية من خلال رفع الوعي عن طريق نشر المعلومات وإتاحة الاطلاع عليها إضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أولويات التنمية المستدامة المحلية والوطنية وتوافقها وتأسيس مجالس وطنية للتنمية المستدامة من أجل تنسيق السياسات والاستراتيجيات وإيجاد آلية لمراقبة وتقييم سير العمل نحو أهداف التنمية المستدامة بناء على المؤشرات العامة المحددة.

12إشكالية

* وحددت الهيئة العامة لحماية البيئة 12 إ شكالية قالت انها ذات أولوية وهي ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي وتدهور الموارد البحرية والساحلية والمخلفات الصلبة تدهور واستنزاف المياه وتدهور واستنزاف المياه والتصحر والمخلفات الصلبة والسائلة والصناعية والتلوث والمخلفات الخطرة وتلوث الهواء والتغيرات المناخية والكوارث البيئية.

وقد اقترحت الهيئة عددا من الحلول لكل إشكالية ففيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتشريعي اقترحت انشاء وزارة معنية بالبيئة وغير مرتبطة أو ملحقة بوزارة أخرى وتحديث القانون الحالي للبيئة واعادة هيكلة جهاز البيئة والتخلص من المركزية بما يتلاءم والتوجهات الجديدة للحكم الرشيد وإيجاد آليات تنفيذية للقوانين والتشريعات البيئية وإنهاء التضارب في المصالح بين البيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة بالعمل البيئية وتطوير المعايير البيئية والمواصفات ومتابعة سير تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات ورفد البيئة بالعناصر المؤهلة وذات الكفاءات العالية وتقوية القدرات الفنية والتدريب والتأهيل ودمج القضايا البيئية في البرامج الاستثمارية الوطنية وتطوير آليات تنسيق مع مكونات المجتمع المدني.

وحول اشكالية ضعف تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل البيئية اقترحت إرادة سياسية وتعزيز التنسيق والتعاون والأخذ بالاعتبارات البيئية وتوفير التمويلات والحوافز المحلية وتطوير مهارات الكوادر المحلية في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وخطط ميدانية ودراسات فيما اقترحت بشأن تدهور التنوع الحيوي بشكل عام التنوع الحيوي النباتي والحيواني استكمال حصر المعلومات المتواترة عن الفصائل الحيوانية والنباتية النادرة والمهددة بالانقراض إعداد وإصدار اللوائح التنفيذية حول حماية الأحياء البرية المهددة بالانقراض تصميم وتنفيذ برامج مجتمعية محلية لصون الأحياء النباتية والحيوانية المتوطنة والمهددة بالانقراض في مواطنها الأصلية وإعداد وتنفيذ خطط لإحياء وإعادة توطين الأنواع المهددة..

وبالنسبة للمحميات أقترحت الرؤية إنشاء وتطوير شبكة كافية وشاملة للمحميات الطبيعية تمثل النظم البيئية الرئيسة في الجمهورية اليمنية وإنشاء وتطوير آليات تنسيق إدارية فعالة لتحسين الإدارة المتكاملة للمحميات الطبيعية وإعداد خطط إدارية ذات موارد مالية كافية لإدارة المحميات ذات الأولوية وإعداد نظام معلومات متطور لمصادر التنوع الحيوي في المناطق المحمية وإنشاء هيئة مختصة لإدارة المحميات الطبيعية وتشجيع الأبحاث الهادفة إلى تحسين ممارسات صون وإدارة المناطق المحمية. ونشر نتائجها بحيث تكون متاحة للعامة وإنشاء ما لا يقل عن عشر مناطق محمية جديدة كل عام من المناطق الحساسة المخطط أن تكون محميات طبيعية.

الموارد البحرية والساحلية

* كما قدمت الهيئة مقترحات وحلولا لاشكالية تدهور الموارد البحرية والساحلية مثل إعداد مسوحات وخرائط لمواقع الموائل الطبيعية الساحلية وتوزع الأنواع النادرة المعرضة للانقراض ونشر تقارير عنها وسن لوائح تنظم الاستثمار في المناطق البحرية والساحلية ومعاقبة أي عمليات ردم عشوائية والقيام بالتقييم البيئي أو المراجعة البيئية للمنشآت الصناعية والتي تنتج ملوثات حرارية أو كيميائية أو أي مخلفات إلى البحر واقتراح البدائل المناسبة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في إدارة التلوثات النفطية وإنجاز نشر تقرير تقييمي لمستوى قطع أشجار المانجروف وإنشاء وتفعيل نظم بإدارة قواعد البيانات حول الموارد السمكية واتباع الإجراءات القانونية في معالجة مياه توازن السفن وإنشاء جهاز وطني معني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والشروع بخطط نموذجية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتطوير وإقرار خطط كافية لإدارة الاصطياد السمكي ومكافحة والاصطياد الجائر وتدمير الشعاب المرجانية.

وبشأن تدهور واستنزاف المياه اقترح حلولا من قبيل وضع برامج عملية لحماية موارد المياه الشحيحة وزيادة كميات المياه المتوافرة وتحسين نوعيتها وإعداد وتنفيذ عدد من الخطط لإدارة مساقط المياه في مناطق نموذجية واستحداث أنظمة لتصريف مياه الصرف الصحي، وتراخيص استخراج المياه والرقابة عليها وتطوير طرق اعادة الاستخدام والاستخدام الأمثل للموارد المائية من خلال تقليل وخفض معدل حفر الآبار الجديدة ورفع كفاءة الري وتطبيق معايير حديثة لضبط جودة ونوعية المياه.

التصحر

* أماالتصحر فالحلول المقترحة هي إصدار تشريعات وقوانين صارمة لحماية الأراضي الزراعية ذات الدرجة الأولى والثانية من التوسع العمراني العشوائي وشق الطرقات كون تلك الترب قليلة ووضع خطة وطنية لحماية أراضي المدرجات الزراعية وإنشاء مصارف مائية وحواجز تحويلية لحماية أراضي المدرجات من الانجراف والاهتمام بتأهيل وصيانة المدرجات الزراعية باعتبارها وسيلة فعالة في حصاد مياه الأمطار وتغذية المخزون الجوفي.. وزراعة المحاصيل المقاومة للملوحة في التراب التي لا يوجد بها مصارف والإدارة المتكاملة لمناطق الزراعة المطرية وتحديث الخطة الوطنية لمكافحة التصحر وتنفيذها.

المخلفات

* مقترحات أخرى لحل اشكالية المخلفات السائلة والصلبة والصناعية تتمثل في تشجيع عملية تدوير المخلفات والقيام بأنشطة النظافة وفقاً لتصورات مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئة الاجتماعية لكل منطقة وإعداد الميزانيات التشغيلية لأعمال النظافة علي أساس الموارد المالية وتشجيع المبادرات الذاتية للأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية الرامية إلي الإسهام في تطوير أوضاع النظافة وإعداد وتطبيق تدابير خاصة وآمنة بيئيا لإدارة المخلفات الخطرة والخاصة وتطبيق المعايير المعتمدة لاختيار وتشغيل المقالب وتقييم نوعية المياه وتصريف المخلفات في المناطق الساحلية وإعادة تدوير مخلفات الصرف الصحي وإعداد وتنفيذ برامج توعوية لتقليل وتخفيض معدل إنتاج المخلفات المنزلية وإعداد وتنفيذ عدد من الخطط لتحسين أنظمة الصرف الصحي وزيادة عدد المشاريع النموذجية المنفذة في مجال إعادة استخدام وتدوير المخلفات وإنتاج السماد والطاقة وتفعيل اللوائح المنظمة لتصريف المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة في المناطق الساحلية والبحرية وتطبيق إجراءات تقييم الأثر البيئي على مقالب القمامة ومشاريع النظافة ومحطات المعالجة.

أما المخالفات الخطرة فتدعو الرؤية إلى توفير بيانات كاملة عن كميات وخصائص المخلفات الخطرة المتولدة من المصادر المختلفة وفرز المخلفات الخطرة ووحدات معالجة مناسبة ومرافق للتخلص النهائي الآمن من كافة المخلفات الخطرة، ومعامل اختبارات ونظم رصد وقياس ودراسات تفصيلية على مستوى المنشآت تحدد حجم التلوث وآثاره وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة للتعامل مع المخلفات الخطرة من مصادرها المختلفة والتدريب والتأهيل في هذا الشأن وحدات التدوير وإعادة الاستخدام للمخلفات القابلة لذلك إنشاء وتشغيل معدات وأجهزة لمعالجة النفايات الصناعية لكل وحدة صناعية.

التغيرات المناخية والكوارث

* وعن التغيرات المناخية دعت إلى تقليل وتخفيض استهلاك وقود الخشب من خلال التحول إلى استخدام مصادر وتقنيات الطاقة النظيفة وتطوير وتنفيذ خطط وطنية لتقليل انبعاث غازات الدفيئة الصادرة من قطاع الطاقة وإجراء دراسات جدوى لمصادر الطاقة البديلة والواعدة (الطاقة الهيدرولوجية والتقنية الحيوية والرياح) وإعداد وتطبيق مقاييس ومعايير نوعية الهواء.

كما تتلخص الحلول لإشكالية الكوارث البيئية في إنشاء هيئة مستقلة معنية بشؤون الحد من الكوارث تمثل كافة الجهات ذات العلاقة وإعداد خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث بمشاركة كافة الشركاء وتضع كل السيناريوهات المحتملة وتحدد الأدوار وتضمن سياسات الحد من مخاطر الكوارث في كافة الخطط الوطنية للتنمية وبناء وتنمية الموارد و القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة.وتوفير الدعم المالي والفني اللازمين وسن وتعديل وتفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالحد من خطر الكوارث .وعمل شبكة وطنية موحدة لنشر المعلومات والدراسات والابحاث وتقييم المخاطر وعمل المسوحات والخرائط وجمع وتحديث المعلومات وتحليلها في قاعدة بيانات وطنية متاحة وتأهيل المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث وجذب الأنصار من القيادات ومتخذي القرار للحد من خطر الكوارث ومراعاة أنظمة السلام أثناء إنشاء المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الهامة ورفع مستوى الوعي بمخاطر الكوارث كافة المستويات الرسمية والشعبية والتركيز على فئات المجتمعات القابلة للتضرر وفئات الشباب والطلاب بصورة خاصة وتحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتفعيل التشريعات والقوانين المنظمة وتوفير التجهيزات والمستلزمات الخاصة بأنظمة الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر والتركيز على المناطق المعرضة للكوارث وأيضا المناطق القابلة للتضرر.

إضافة إلى تشجيع المجتمع المحلي على المبادرات الذاتية من أجل التصدي لمخاطر الكوارث وإدماج المفاهيم والأفكار الخاصة بالحد من المخاطر ضمن مناهج التعليم العام وتشجيع المبادرات على البحث العلمي والابتكار وتغيير السلوكيات الخاطئة وأنماط الاستهلاك غير منظم وتشجيع الشراكة والمبادرات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهذا الخصوص.

30ألف لاجئ خلال أربعة أشهر

التدفق الكبير للاجئين والمهاجرين يفاقم الوضع الإنساني في اليمن

كشف تقرير صادر عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بصنعاء عن أن أعداد المهاجرين الواصلين إلى اليمن خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام الجاري بلغت"29469" شخصاً 25 ألف مهاجر من أثيوبيا و" 4373"مهاجرا من الصومال وبقية العدد من جنسيات أخرى. وأشار التقرير إلى رأن عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا اليمن من دول القرن الأفريقي خلال العام الماضي2012 م بلغ" 107.532 "شخصاً منهم" 84.376"شخصاً من الجنسية الأثيوبية و" 23"ألف شخص من الجنسية الصومالية.

تقرير/مطهر هزبر

وقالت المفوضية إن عدد اللاجئين الذين تم الاعتراف بهم من جانب الحكومة اليمنية مع مطلع مايو المقبل بلغ" 242 "ألف لاجئ " 331"ألف لاجئ من الجنسية الصومالية و" 5270"لاجئا من الجنسية الأثيوبية و" 3919"لاجئا من الجنسية العراقية و"1127" لاجئا من الجنسية الاريترية و622 لاجئا من جنسيات أخرى.

فيما بلغ إجمالي عدد النازحين داخليا نتيجة الأحداث والحروب التي شهدتها عدد من محافظات الجمهورية خلال السنوات الماضية وبخاصة في صعدة وأبين قرابة300 ألف نازح منهم" 292 "ألف نازح جراء الأحداث في صعدة و 6آلاف نازح جراء الأحداث في محافظة أبين.

يأتي ذلك في وقت لا تزال اليمن تعيش في خضم أزمة إنسانية معقدة حيث هناك تزايد مستمر في الاحتياجات الإنسانية بنسب خطيرة ولا تزال اليمن تستقبل تدفقاً غير مسبوق من الناس الفارين من القرن الأفريقي عبر خليج عدن والبحر الأحمر بحثاً عن الأمان والحماية وفرص اقتصادية أفضل وبحسب التقرير فإنه نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية والأحداث الأمنية التي شهدتها اليمن خلال السنوات القليلة الماضية أصبح العديد من اللاجئين ممن كانوا يعتمدون على أنفسهم في الكسب يعيشون حالة من الضعف الإنساني.

إضافة إلى ذلك فإن اليمن لا تزال تعاني من مشكلة النزوح الداخلي حيث تسببت العديد من الحروب في محافظة صعدة وما حولها والتي بدأت عام2004 م في نزوح متكرر وواسع النطاق وفي جنوب البلاد أدت الحروب والأحداث التي يسببها تنظيم القاعدة في أبين منذ مطلع العام2011 م إلى موجات نزوح كبيرة إلا أنه ومنذ شهر يوليو من عام2012 م الماضي وفي اعقاب توقف الحرب في أبين نتيجة لطرد قوات الجيش اليمني لعناصر القاعدة من المحافظة وتحسن الوضع الأمني تمت عودة حوالي 95٪ من النازحين إلى ديارهم في أبين.

برامج ومساعدات

جدير بالذكر أن هناك عددا من المنظمات والجهات الدولية العاملة في مجال تقديم الخدمات والحماية للاجئين والمهاجرين والنازحين داخليا في بلادنا ومنها المنظمة الدولية للهجرة التي بدأت عملها في اليمن منذ عام1999 م حيث تقدم المنظمة عدداً من البرامج في اليمن ابرزها مساعدات الطوارئ الإنسانية لانقاذ حياة النازحين والعائدين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في عدد من المحافظات ترحلات على الحالات الأكثر ضعفاً.

كما تقدم المنظمة مساعدات إنسانية للمهاجرين وضحايا الاتجار وتقديم خدمات الحماية والمساعدات الغذائية والمستلزمات غير الغذائية بالإضافة إلى الخدمات والمساعدات الصحية لكل من النازحين اليمنيين والمهاجرين المتأثرين بالنزوح أو الهجرة القسرية.